سياسات الضم والاستيطان الاسرائيلية في أرض العنب والكروم:

"دراسة حالة وادي المخرور"

معلومات رئيسية

- يقع وادي المخرور في محافظة بيت لحم، على بعد حوالي سبعة كيلومترات من جنوب بلدة القدس القديمة وستة كيلومترات من شمال شرق بلدة بيت لحم القديمة، ويتصل وادي المخرور بأنظمة وديان وينابيع أخرى والتي تمتد من وادي الولجة ووادي كريمزان حتى جنوب شرق القدس.
- معظم مساحة وادي المخرور مصنفة منطقة (ج)، وعليه فإنه يقع تحت الإدارة والسيطرة المدنية والعسكرية الإسرائيلية.

صنف وادي المخرور كموقع تراث عالمي وفقاً لليونسكو نظرًا لنظام الري المعقد لإمدادات المياه الذي أنشأ تراسات من الجبس ربما تم استغلالها في المنطقة منذ العصور القديمة.

- إضافة إلى التراث التاريخي والثقافي الغني المرتبط بوادي المخرور، فهو يتمتع بقيمة اقتصادية وزراعية كبيرة للمزارعين وأصحاب الأراضي، ومعظمهم من المسيحيين الفلسطينيين الذين يمتلكون أكثر من ٩١٪ من أراضي المخرور.
- وادي المخرور غنيّ بتنوّعه الحيوي ونظمه البيئية، وهو جزء مهمّ من الأنظمة الحيوية التي تعيد ملء طبقة المياه الجوفية في منطقة محافظة بيت لحم وينابيع المياه العذبة التي تمرّ بين الأشجار القديمة المزروعة هناك.
- يعدّ وادي المخرور آخر مساحة خضراء مفتوحة، غنية ومتنوعة حيوياً التي يمكن للفلسطينيين في محافظة بيت لحم الوصول إليها. وذلك بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة بمصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني داخل الأرض الفلسطينية المحتلة.
- نظرًا لموقع وادي المخرور الاستراتيجي الذي يربط بين بيت لحم والقدس الشرقية، فإن المعالم التاريخية والثقافية والتنوع البيولوجي، والأهمية الاقتصادية والزراعية المرتبطة بالوادي معرضة لخطر الضم الإسرائيلي. وبذلك يعتبر وادي المخرور محط تركيز السياسات الإسرائيلية المفروضة عليه على مدار العقود الماضية لضمه، خاصة من خلال توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية حسب القانون الدولي والبنية التحتية المرتبطة بها، مثل إنشاء وتعبيد الطرق التي تربط المستوطنات الإسرائيلية ببعضها.
- مثل بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، يتعرض وادي المخرور للعديد من محاولات الاستيلاء الإسرائيلية، مما يدفع بشكل متسارع نحو ضمه إلى جانب أجزاء كبيرة أخرى من الأرض الفلسطينية التي تم احتلالها والاستيلاء عليها بشكل كامل.

السياسات الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الإنسان

منظومة الاستيطان الإسرائيلية: تحيط بوادي المخرور مستوطنات إسرائيلية، بنيت وتوسعت على الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل غير قانوني، وهي: هار جيلو وجيلو ونيفي دانيال وبيتار عيليت وكفار عتصيون. وفي عام 2019، تم إنشاء بؤرة استيطانية جديدة في قلب وادي المخرور وما زالت في توسّع مستمرّ وبالأخص بعد أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. مؤخراً، وافقت الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ مخطط لإقامة مستوطنة جديدة أخرى تحمل اسم "ناحال حيليتز" 'Nahal Heletz' في المنطقة، مما سيضع وادي المخرور تحت تهديدات إضافية ومباشرة بالضم والتوسع الإسرائيلي.

سياسة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية: صادرت إسرائيل أراضٍ فلسطينية في وادي المخرور بحجة "المصلحة العامة" لتوسيع طريق شارع رئيسي وهو شارع 60 والذي يخدم مصالح المستوطنات الإسرائيلية ويصل بعضها ببعض ويزيد أعداد وتجمعات المستوطنين في الوقت ذاته.

تأخير التنمية: تعمل إسرائيل على إضعاف الزراعة والاقتصاد الريفي الفلسطيني في مناطق (ج) وخاصة في وادي المخرور الذي يحتوي على الأراضي الأكثر خصوبة، وذلك ببناء المستوطنات وجدار الضم والتوسع ومصادرة الأراضي الفلسطينية وفرض قيود تعسفية على المزارعين وإعاقة أي إمكانات أو نشاطات سياحية محتملة.

سياسات الهدم: يتخذ الاحتلال الإسرائيلي إجراءات ضد البنية التحتية الفلسطينية في وادي المخرور، بما في ذلك أي نوع من البناء؛ المباني، المنازل، البنية التحتية الزراعية، آبار المياه، وأعمدة الكهرباء. كذلك، كي يتمكن الفلسطينيون من البناء على أراضيهم في المنطقة (ج)، يجب الحصول على تصريح بناء من 'الإدارة المدنية' الإسرائيلية، وهو أمر يكاد يكون من المستحيل الحصول عليه.

التطورات الأخيرة

- على الرغم من أن وادي المخرور يعتبر موضوعًا لسياسات ومصالح الضم الإسرائيلية لعقود، إلا أن السلطات الإسرائيلية والمستوطنين قد اتخذوا خطوات أجرأ وأوسع لتحقيق غايات الضم النهائي للوادي، مستغلين - بشكل خاص - انشغال العالم بالحرب المستمرة على قطاع غزة. تشمل هذه الخطوات بشكل رئيسي:
- تسارع ملحوظ في توسيع المستوطنة التي تم إنشاؤها في قلب وادي المخرور عام ٢٠١٩.

● اتخذت السلطات الإسرائيلية مؤخرًا قراراً بإقامة مستوطنة جديدة: مستوطنة "ناحال حيليتز" 'Nahal Heletz' بالقرب من بيت لحم. هذه المستوطنة ستؤثر على جميع ضواحي محافظة بيت لحم، وخاصة وادي المخرور وروابطه الجغرافية. يتعارض قرار بناء هذه المستوطنة الجديدة على أراضي الوادي بشكل واضح وصارخ مع وضعه كموقع تراث عالمي، مما يضرب الجهود المبذولة للحفاظ على هذا التراث الثقافي والطبيعي الحيوي بعرض الحائط بشكل واضح وصريح. في الوقت الذي تمنع السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين من أي بناء في المنطقة لأسباب 'بيئية وطبيعية'، تقوم ببناء مستوطنات جديدة ومصادرة الأراضي الخضراء في المنطقة ذاتها، تاركة الوادي تحت تهديد وشيك بالمصادرة الكاملة والضم الإسرائيلي.

● تماشيًا مع ازدياد وتيرة عنف المستوطنين الإسرائيليين في طرد الفلسطينيين قسرا من أراضيهم في جميع أنحاء الضفة الغربية، خاصة بعد أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ والحرب على قطاع غزة، قام المستوطنون الإسرائيليون بالاعتداء على عائلة فلسطينية بالقوة وطردها من أرضها في وادي المخرور في تموز ٢٠٢٤، دون أي ادعاء 'قانوني' للأرض أو أوامر إخلاء. تأتي هذه الاعتداءات بعد أن قامت السلطات الإسرائيلية سابقاً بهدم ممتلكات العائلة نفسها ومطعماً لها ثلاث مرات من قبل. وفي ذات الوقت، سمحت بإقامة مستوطنة غير قانونية جديدة والتوسع على ممتلكات الفلسطينيين المهدمة.

الآثار المترتبة على سياسات الضم والتوسع في المنطقة

● وادي المخرور هو آخر منطقة خضراء متبقية في محافظة بيت لحم، يمتاز بتراثه الثقافي الغني وإنتاجيته الزراعية، ونظمه البيئية الغنية والمتنوعة، وإمكاناته الاقتصادية والسياحية. كل هذه الميزات رهينة في يد الاحتلال الإسرائيلي وسياساته المنهجة في عرقلة سبل العيش والتنمية للسكان الفلسطينيين.

● ضم وادي المخرور يهدد بشكل جدي وجود الفلسطيني في أرضه، و سيسهل عملية الاستيلاء الجماعي على الأراضي الفلسطينية وتوسيع البنية التحتية الإسرائيلية، مما سيجعل منطقة غرب بيت لحم، بما في ذلك وادي المخرور بأكمله، مركزاً للتوسع المستقبلي للمستوطنات الإسرائيلية، سواء من حيث السكان أو البنية التحتية. كما أن ضم الوادي المخطط له سيقيد جميع الأنشطة الزراعية الفلسطينية وإمكانات السياحة التي تصب في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني.

● أكثر من 91% من أراضي وادي المخرور تعتبر ملكية خاصة للمسيحيين الفلسطينيين. إن نزع ملكية أراضيهم أمر في غاية الجدية ويشكل خطر واضح وقوي على وجود المسيحي الفلسطيني في أرضه، ويساهم في التناقص المستمر في أعداد المسيحيين الفلسطينيين.

القانون الدولي

● تعدّ سياسات إسرائيل في وادي المخرور، أهمها سياسة إنشاء وتوسيع المستوطنات غير القانونية، والبنية التحتية المرتبطة بها مثل انشاء الشوارع الرئيسة، ومصادرة الأراضي بشكل ممنهج، واستغلال المصادر الطبيعية في الأرض المحتلة، التمييز ضد الفلسطينيين، وعرقلة حق تقرير المصير والحق في التنمية، والضم والتوسع، سياسات غير قانونية وتخالف القانون الدولي بشكل واضح بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي.

● و كذلك يعدّ الحظر المطلق على ضم الأراضي المحتلة عن طريق تطبيق القانون المحلي عليها، واستخدام القوة لتملك الأرض المحتلة، وانتهاك حق تقرير المصير من الالتزامات "تجاه الكافة" حسب القانون الدولي وهي ملزمة بشكل قاطع لإسرائيل وبصفتها قوة احتلال.

للمزيد من المعلومات عن وادي المخرور، ، اقرأي التقرير الذي اعدته جمعية البلسان لحقوق الإنسان بعنوان "سياسات الضم والاستيطان الاسرائيلية في أرض العنب والكروم: دراسة حالة وادي المخرور" عبر مسح الQR Codes التالية:

Balasan Initiative
for Human Rights

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
PALESTINE & JORDAN

"تم إنتاج هذه الوثيقة بدعم من مؤسسة هينرش بل - مكتب فلسطين والاردن. الآراء الواردة هنا هي آراء جمعية البلسان لحقوق الإنسان، وبالتالي لا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينريش بل - مكتب فلسطين والاردن."

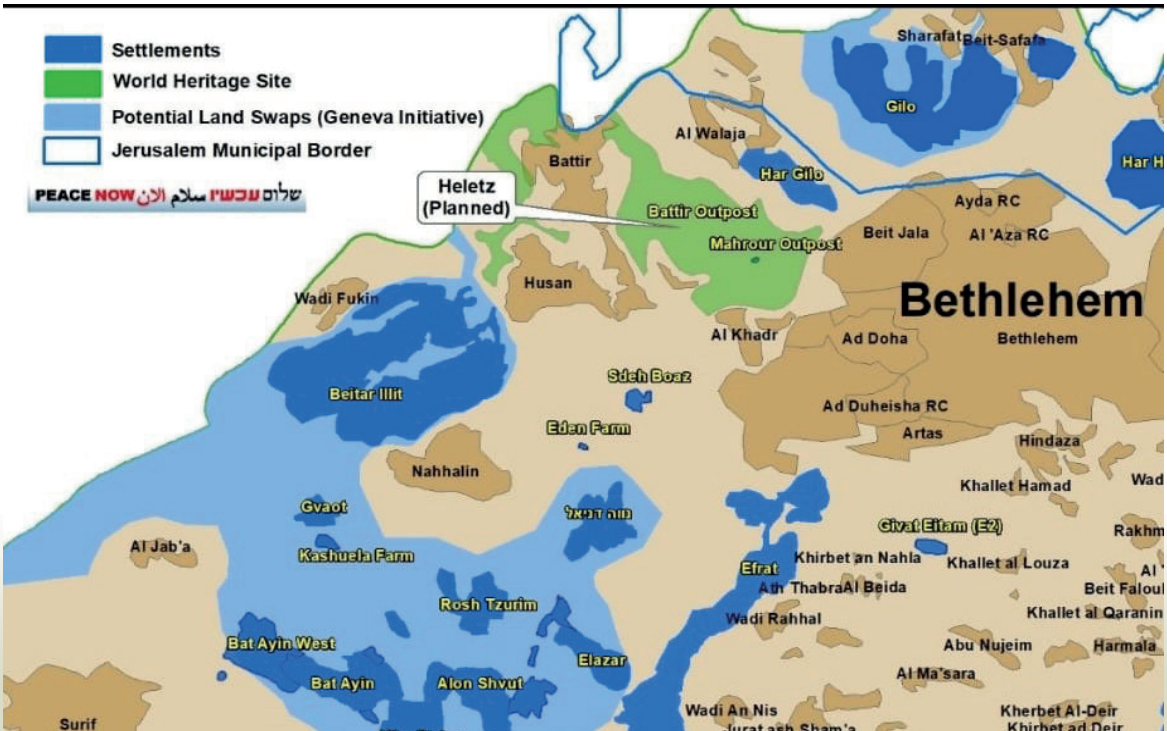

فيلم قصير

تقرير

أيلول 2024